القصاص لقتلة أمان والخطيب..

› محمد السندي

«وجه الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي اجهزة الامن بأمانة العاصمة صنعاء بسرعة القبض على المتهمين في مقتل الشابين حسن أمان و خالد الخطيب اللذين قتلا مساء الاربعاء على يد مسلحين تابعين لموكب عرس تابع لأحد مشايخ آل العواضي بالعاصمة صنعاء».

حادث مؤلم هزني وهز الكثير من ابناء شعبي اليمني فلقد ابلغني ابن عمتي فاروق حمزة جعفر امان بخبر مقتل الأهيل الشاب حسن امان برصاصة طائشة اردته قتيلاً، فقمت بواجبي الأسري بالمشاركة بالتعزية وارسلت عبر بريدي الأليكتروني برسالة التعزية واعتبرته شهيدا وتوقعت ان يكون هذا الحادث مثله مثل الحوادث الأخرى ففي اليمن ترتكب الكثير من الحوادث المماثلة في كل من صنعاء وتعز وحضرموت ولحج وعدن ومارب وابين والبيضاء حتى النساء الحوامل طالتهن رصاصات الغدر واخرهم نسور الجو طيارو الجنوب الثلاثة وكلها وحتى اليوم لأتزال مقيدة ضد مجهول او لأ يزال التحقيق جاريا !

كعادتي وبعد ان انجزت مهامي الشخصية طالعت المواقع المفضلة واولها «التغيير» لصاحبه الأستاذ عرفات مدابش وموقع صدى عدن لصاحبه الأستاذ محمد صالح ناشر، وما ان رأيت صورة الرئيس عبدربه منصور هادي تتصدر موقع التغيير وفيها تفاصيل الحادثة و الرئيس يوجه بالقبض على المتهمين في مقتل «الشابين» حتى وجدت ان الموضوع مختلفا.

مرة اخرى كان الله في عون الأخ الرئيس عبدربه، وهو يسعى لتحقيق دولة نظام وقانون وهناك من يعمل على عرقلة مهامه، مرة بتفجير اعمدة الكهرباء ومرة اخرى أغتيالات بواسطة دراجات نارية واخر يعبث ويُفسد ما حققته ثورة الشباب اليمني ولأتزال المحاولأت الفاشلة مستمرة.

محاولات اغتيال متكررة لوزير الدفاع والدكتور ياسين وكثيرين وبث الفرقة بين الرئيس و رئيس الحكومة الأستاذ باسندوة الذي سيعود قريبا الى اهله ومحبيه والى عمله بعد ان اجريت له عملية ناجحة والحمد لله على السلامة يا استاذ.

عدم استقرار الوضع في اليمن يتطلب من كل ابناء اليمن الشرفاء وقادة الدول العظمى والدول الأوروبية والعربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية دعم جهود الرئيس وحكومة الوفاق في الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التخريب و الأساءة لأفشال التجربة السلمية اليمنية.

لقد قامت ثورتا 26 سبتمبر 1962 و14 اكتوبر 1963 بقيادة الرئيسين عبدالله السلال وقحطان الشعبي من اجل الفقراء واساس اهدافهما العظيمة نماء ورخاء الشعب فأنشد لهما كل فناني اليمن في مقدمتهم محمد مرشد ناجي واحمد قاسم وايوب طارش لكن صراعات رجال السياسة ونفوذ القوى المتسلحة بالمال والقوة طغت واضعفت الثورتين وهمشتهما وافرغتهما من اهدافهما فذبح وقتل كل من يحاول ان ينتصر للشعب وفي مقدمتهما الحمدي وفيصل وسالمين وعلى الرغم من اختلأفي مع اسلوب الأخير الأ انني لأ انكر انه هو وكل رؤساء الجنوب عبدالفتاح اسماعيل وعلي ناصر وحيدر العطاس ظلوا شرفاء لم ينهبوا شعبهم بل ناضلوا من اجل تحقيق الأمن وتحقيق المساواة وحققوا نهضة في التعليم والصحة وشق الطرقات و توفير المياة والكهرباء لكل مناطق الجنوب .

حالة القتل هذه ذكرتني بحكايتين الأولى بعد حرب 1994 عندما كنت في عربيتي واقفا امام اشارة المرور الحمراء الواقعة في الشارع الرئيسي بالمعلأ وفي الشارع المواجه كانت هناك دورية مرور تراقب حركة السير وخلفي كانت هناك سيارة هيلوكس رجالها مسلحون يطالبونني بأن أحن «حن .. وألأ ! وعبارات تهديد يعجز اللسان عن ذكرها»، كنت لتوي عائدا من سفارتنا في هولندا فبقيت مكاني محترما نظام المرور متقويا بدورية المرور التي امامي لكنهم استمروا في مطالبتي بالتحرك مطالبين بافساح المجال حتى تواصل سيرها وانا اطالبهم بالأنتظار دقيقة مشيرا الى الأشارة الحمراء ولحسن الحظ ان السيارة الأخرى في الخط الموازي تحركت مخترقة الأشارة فلحق بها مفحطين وموجهين الشتائم ان لأ اكررها مرة اخرى نظرت الى دورية المرور وهم يتفرجون مبتسمين ولسان حالهم يقول «عفوا لاحول لنا ولاً قوة» تهمة لم ارتكبها كان يمكن ان افقد فيها حياتي وكانت ستقيد ضد مجهول بسبب اشارة حمراء ونظام مرور استعماري احترمناه ومن بعدهم دولة جمهورية الجنوب حافظت وابقت عليه.

الحكاية الثانية علمت بها عندما كنت في القاهرة يقال انه مع بداية حكم الرئيس سالمين كانت هناك تقطعات ونهب وقتل في المنطقة المسماة «السائلة البيضاء» وهي تقع بحسب علمي بين مدينة مكيراس وجبل ثرة والحدود مع محافظة البيضاء التابعة لشمال اليمن وكان الاسم شائعا ومخيفا لمن يريد ان يعبر مثل هذه المناطق، الرئيس سالمين وقادة الجنوب عملوا على محاربة هذه الآفة ورتبوا كمينا لمثل تلك العصابات وقاموا بالسيطرة عليهم والقبض على كل تلك العصابات و نصبوا لهم محكمة شعبية امام كل الشيوخ واهل القرية واهل الشهداء ومن نهبت اموالهم وحكم عليهم شعبيا بالإعدام فرفعت المشانق في مواقع التقطع الرئيسية ونفذ فيهم الحكم ولقد شكل ذلك عبرة لمن لم يعتبر ومنذ يومها اصبحت حركة السير لكل ابناء الجنوب من عدن وحتى المهرة شرقا والى الحدود مع تعز غربا بأمن وامان اما الأشارة الحمراء فكان الكل يحترمها ويقف امامها كبيرا وصغيرا.

الرئيس الحمدي كان يريد ان يحقق ذلك واعتقد انه كان يريد ان يحكم على طريقة عُمر والمقولة المشهورة القائلة «حكمت فعدلت فنمت» فحقق خلال فترة حكمه الكثير وكان غالبية الشعب اليمني ينظر اليه بالمنقذ والعادل والقائد الذي تحت قيادته ستقوم دولة النظام والقانون ولأنه كان يرفض السير بحراسات تحميه تأمروا عليه واحبطوا كل ما قام به فغدروا به واغتالوه وهم معروفون، لكن لم تتوفر الشجاعة لأحد لكشف هويتهم ولاحتى تقديم الأدلة المطالبة بمحاكمتهم.

الشكرفي قضية استشهاد امان والخطيب موجه لكل الشرفاء ممن وقفوا ويقفون مع عدالة قضيتهم وفي مقدمتهم حلف الفضول للحقوق والحريات الذي اعلن تبنيه الدفاع عن قضية الشابين القتيلين بسبب فعل لا يستند لأي نص قانوني ولا قبلي او عرفي فهما شابان ليس بحوزتهما سلأح قتلا بدم بارد وزادوها دهسا لجسديهما ومغادرة موقع الحادث دون حياء او خجل فقتل الابن حسن جعفر حسن جعفر امان(18عاما) والابن خالد محمد احمد الخطيب (19عاما) يتطلب من كل القادة والأحزاب والشيوخ ورجال القانون والقضاء وفي مقدمتهم الشيخ العواضي تحقيق العدل حتى تتحقق المواطنة المتساوية.

اليوم قامت الثورة وتحقق التغيير و لأن اليمن يعاني اكثر منذ ان اصبح موحدا وثانيا ثورة الشباب انتصرت وطالبت بدولة نظام وقانون وثالثا ان الرئيس وحكومة الائتلأف وقادة الحوار الوطني وقادة الجيش والأمن كلهم يريدون تحقيق التغيير ويسعون من اجل تلبية مطالب الشعب العادلة والأهم من ذلك ان لدى الأجهزة الأمنية ادلة تدين من ارتكبوا هذا الجرم اللا انساني الذي ذهب ضحيته شابان في مقتبل العمر ولهذا السبب فإن الأجهزة الأمنية مطالبة بالقبض على المتهمين فقد اكدت في بيانها ان لديها الأدلة المادية التي تستدعي القبض على الجناة فالقاتل معروف ورقم السيارة تابعة للجيش والذين قاموا بالعملية معروفون والأهم من هذا كله أن الشيخ علي عبدربه العواضي كان واضحا في تصريحه الذي نشر في موقع عدن اون لاين في 17مايو2013 قائلاً «نضع انفسنا وكل جهودنا تحت تصرف الجهات الأمنية واجهزة القضاء حتى تسليم الجناة كجريمة منكرة» واكد الشيخ العواضي في تصريحه المنشور في موقع صدى عدن بتاريخ 16 /5 /2013 انه «لم يعد احد فوق القانون الذي يجب ان يسري على الجميع».

في هذه الواقعة المؤلمة يتفق الجميع وفي مقدمتهم شباب الثورة انه ان الأوان ان يطبق القانون على مثل هؤلاء الخارجين عن القانون وانه لامجال للتأخير بالقيام بالقبض على المتهمين وأصدار الحكم السريع والعادل حتى ولو استدعى ان يتم على طريقة الرئيس سالمين بتعليق المشانق لهم في موقع حدوث الجريمة حتى يكونوا عبرة للأخرين وتكون أن شاء الله اخر مآسينا ومعاناتنا والحمدلله ان الجميع متفقون بمن فيهم الشيخ العواضي على القصاص حتى تتحقق اللبنة الأولى التي تجعل القانون يسري على الجميع لنرى يمنا امنا وبدايات دولة نظام وقانون لدولة يمنية موحدة والا فليقرأ الكبير قبل الصغير على نفسه السلام.

تعازينا لأسرة وذوي الشهداء وان لله وان اليه راجعون.

موكب العرس.. خط أحمر

› عبدالله الحجافي

من الأحرى بنا كيمنيين وكأولياء أمور أن نطالب القائمين على قطاع المناهج والتوجيه التربوي بوزارة التربية والتعليم بأن يتبنوا ويخرجوا لأبنائنا «مادة دراسية» يتعلمون من خلالها كيفية التعامل مع الشيوخ - أيا كانوا- وكيفية التعامل مع مواكب الأعراس بالذات. على أن تدرس هذا المادة من الصفوف الأولى وحتى ثالث ثانوي، ما لم فإن أبناءنا حديثي الخبرة في الحياة سيغادروننا قسراً إلى الحياة الآخرة، بسبب ظواهر اجتماعية، وبسبب اهمال تربوي عجزنا نحن الأولياء - بحكم مشاغل الحياة - عن غرس مثل هذه المفاهيم، وهذا السلوك في تعاملات أبنائنا اليومية في ظل الأحداث المتسارعة في بلد الإيمان والحكمة.

ما يحدث من قتل، ومن ترويع، ومن افتراش وقطع للشوارع، ومن عرقلة لسير مرور الناس داخل المدن وعواصم المحافظات أثناء إقامة أفراح الأعراس.. يدعونا جميعاً للخوف والهلع على أنفسنا، وعلى فلذات اكبادنا غير المقتدرين على التعامل مع سلوكيات وممارسات كهذه، خصوصاً ونحن مقبلون على عطلة صيفية ستكثر فيها الأعراس، وبالتالي ستكثر فيها الكوارث والمآسي والمنغصات.

ظاهرة إطلاق الأعيرة النارية في الأعراس في طول اليمن وعرضه، حولت كثيراً من الأفراح إلى أتراح، وغيبت الكثير سواء ممن كانوا في موقع الحدث، أو ممن هم آمنون مطمئنون في منازلهم، أو في الأزقة والشوارع نتيجة تساقط الراجع من أعيرة المعدلات المختلفة والمتعددة بعيدة المدى التي تطلق بشكل عشوائي في أغلب الأفراح خصوصاً عند قيام أفراح من ذوات ثلاث نجوم وما فوق.

مواكب الشيوخ، ومواكب الأعراس التي تفوق المواكب الرسمية لا تقل خطورة عن ظاهرة إطلاق الأعيرة النارية، وبالذات على الذين يجهلون أن هذه المواكب خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها أيا كانت الحالة، ومهما كان الظرف.

لست هنا ضد الشيوخ، ولا ضد الأفراح والأعراس، فالشيوخ بمختلف توجهاتهم - الدينية، والاجتماعية- لهم مرتبة عالية في المجتمع، فهم المعلمون والمرشدون والناصحون والداعون إلى فعل الخير، وهم واجهة اجتماعية رسمية، ويتحملون مسئوليات كثيرة وكبيرة، ويتحلون بصفات الصدق، الحكمة، الخبرة، الحنكة، الشجاعة، وسعة الأفق والاطلاع، والقدرة على إدارة الأزمات - أين هم مما يحدث؟!- والأفراح هي مناسبات سعيدة تدخل الفرح والسعادة على النفوس، لكني ضد الممارسات الخاطئة، والإفراط الزائد بالاحتفالات التي تتحول - أحياناً- إلى عزاء ماتم.

ما حدث مؤخرا من جريمة قتل الشابين حسن جعفر أمان، وخالد الخطيب، نتيجة تجاوزهما لموكب عرس- حسب ما ورد- وما حدث قبل ذلك من استشهاد..... إثر أعيرة نارية مرتجعة نتيجة الأعراس والمناسبات التي يتم فيها إطلاق الأعيرة النارية، وما يحدث من مآس من هذه الاحتفالات هو ما جعلني أطالب بمقرر دراسي لأطفالنا ليقوا انفسهم - ولو جزئياً- شر جنون، المواكب والأعراس.

ختاماً إذا لم تطل يد العادلة وتقتص من قتلة الشابين حسن جعفر أمان، وخالد الخطيب، وغيرهما فإننا فعلاً دخلنا في نفق مظلم جديد.. وسكوتنا عن ذلك شرعنة لنظام ظلامي مستبد من جديد.

نزيف العقل العربي

› م. فهمي الباحث

في ظل عالم صارت العولمة بشتى مفاهيمها هي من تجثو على مختلف الدول وبالأخص النامية منها، لم يعد من الصعوبة بمكان، سواء للشركات العالمية، أو الدول الغنية، أن تنهب الثروات البشرية بطريقة أو بأخرى، ليساهموا في تعزيز قوتهم الاقتصادية ،والتي تعتبر النواة الرئيسية للعولمة، في هذه الشركات أو تلك الدول.

وعند الحديث عن الدول النامية هنا، يتبادر إلى أذهاننا دونما أدنى شك، دول الوطن العربي، أو بالأصح الأوطان العربية، فلم تعد وطنا واحدا، بل عدة أوطان، إذ ساهمت هذه الانقسامات ومحاولات التهام الآخر، في خلق وضع أمني وإجتماعي معقد، تسبب بدوره في ثقب بسيط تمثل في البحث عن مجتمعات أفضل ليشبع الإنسان غريزته في الإبداع والابتكار.

ولكي يكون المجتمع أفضل، لابد من توفر البيئة المناسبة التي تمكن العالم من ممارسة أبحاثه، وتلبية طلباته، وتأمين حياة كريمة لأولاده وأحفاده، وهذا مانراه في كبرى الشركات والدول الأجنبية التي توفر كل هذه المتطلبات وأكثر لمن سيساهم في تقوية أجنحتها لتسابق نظيراتها في السيطرة على الكرة الأرضية الصغيرة.

ولشدة سوء الأوضاع في الدول العربية، لم تعد الشركات الكبرى تكلف نفسها عناء البحث عن العلماء، والعباقرة، فقط، عليها أن تُنقّح الطلبات التي تصلها بالآلاف ربما بحثا عن مقعد شاغر.

وإذ يرى البعض أن ماتقوم به هذ الشركات، لا يقل بشاعة عما كان يقوم به المستعمر للأرض بالسلاح، في المقابل، علينا أيضا أن نضع نصب أعيننا الأسباب التي أدت على الأقل إلى تخلي هؤلاء النوابغ عن بلدانهم، ولماذا لم تعد قصائد درويش تدغدغ مشاعرهم عن الوطنية والوطن ؟!

الأسباب كثيرة جدا، وكما ذكرت آنفا، الوضع الأمني يتصدر قائمة هذه الأسباب، إذ أن الإنسان في النهاية، إذ زادت الحروب، وساءت الأوضاع، يصبح مطلبه الأساسي والأهم، الأمن والطمأنينة، وهذا يرتبط ارتباطا مباشرا بسوء أنظمة الحكم لدينا، وعدم وجود أي رابط يجمع بين البحث العلمي وسياسة الدولة، وهذا الأخير من وجهة نظري هو سبب النكسة العلمية التي مر بها العرب، بعد أن كانوا يتربعون على عرش التقدم والحضارة، في حقبة من الزمن لم يتبق لنا منها إلا أن جعلناها مخرجا لنقاشاتنا العميقة مع الآخر، أو عندما نشعر حاليا بالخزي، لتخلفنا مقارنة بالمجتمعات التي تعلمت منّا في نفس الحقبة.

ولأنه بالعلم والمال يبني الناس ملكهم، ظل المال وسيظل هو المدد الذي يشجع العلماء، بل حتى الطلاب على مواصلة تعليمهم وتنفيذ اختراعاتهم، وهذا ما نفتقده حتما، إذ تنفق الدول العربية ميزانية لشراء الأسلحة وأحدث الطيران، أضعاف أضعاف مئات ما تنفقه كميزانية للبحث العلمي، هذا إن كان هناك ميزانية أصلا.

إن هذا النزيف للعقول العربية، إلى المهجر، ودونما إنتباه من صناع القرار، لا يجعلنا نشعر بالفخر، بل بالمذلة أننا لم نستطع حتى إستخدام ثرواتنا بطريقة صحيحة، لنلحق بالركب العلمي المتسارع، وليس هذا فحسب، بل شاركنا أيضا في تضييق الخناق على مبدعينا، حتى أصبح الواحد منهم ينتظر فرصة واحدة لأن يطير خارج هذه البلاد، كي لايعود إليها مطلقا..

إننا بحاجة إلى وقفة جادة، ولفت نظر عاجل، علنا نتدراك ماتبقى من ثروتنا البشرية، ونمنع هذا النزيف، قبل أن يزداد الحال سوءا أكثر مما هو سيء، وأنا على يقين، أن من غادرونا سابقا، عندما يرون التغيير الذي أحدثناه، سيعودون ولو على جناح أول طائر، فكل ما يحنّون إليه هو خدمة أوطانهم، حتى ولو أنهم لم يدركوا هذا الحنين إلا في بلد الغربة، هم على استعداد لبذل التضحية، ونقل التجربة، وتشجيع الجيل الجديد، وقيادة النهضة العلمية الحديثة.

هذه كانت مجرد دعوة لإيقاف النزيف..فهل من طبيب؟؟

albaheth4@gmail.com

لم يتعلم الإسلاميون شيئاً

› عبدالله إسكندر

مرة جديدة يثبت الإسلاميون، خصوصاً جماعة «الإخوان المسلمين» الحاكمة في مصر وحركة «النهضة» في تونس، أنهم غير قادرين على الخروج من قمقم الأيديولوجيا وعلى الاستفادة من تجارب الماضي، أو أنهم غير راغبين في ذلك ما داموا قادرين على التمسك بالحكم.

لا أحد يشكك بأن الجماعة و«النهضة» وصلا إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع التي أعطتهما الغالبية. لكنهما لم يفهما من هذا الانتداب الشعبي الذي جاء في ظروف غير طبيعية، وفي إطار مرحلة انتقالية تؤسس لطبيعة النظام المقبل بعد إطاحة السابق، سوى أنه شرّع لهما الحكم. ومن دون أي اعتبار للقوى الأخرى في البلاد، بتكويناتها وتلويناتها المختلفة، ومن دون اعتبار أن المرحلة المقبلة هي مرحلة تأسيس لنظام لا يمكنه أن يتمتع بأي نوع من الشرعية إذا لم يضمن أساساً عدم العودة، بأي شكل كان، إلى أي نوع من أنواع ممارسات الديكتاتورية السابقة.

هذا هو الشرط الأساسي لإقامة نظام جديد، والذي يتضمن في ذاته أوسع الاعتراف بالقوى الاخرى التي ساهمت في إسقاط النظام السابق، وأيضا مشاركة كل القوى المدنية والديموقراطية في المرحلة الانتقالية وتأسيس النظام الجديد.

لكن الإسلاميين، سواء الحاكمين في القاهرة أو في تونس، نسفوا منذ اليوم الأول هذا الشرط الأساسي. لا بل اعتبروا أن خصومتهم السياسية ينبغي أن تنصب على القوى المدنية والديموقراطية والليبرالية. ومع استحضار تهمة «الفلول» لوصم بعض هذه القوى واستبعادها من المشاركة في المرحلة الانتقالية، راح الإسلاميون يزايدون في «أسلمة» الدستور والقوانين، وصولا إلى «أسلمة» الدولة ومؤسساتها، معتبرين أن ذلك هو الطريق من أجل بقائهم في الحكم واستمرارهم فيه. وفي هذه «الأسلمة»، والمزايدة فيها، افترضوا أنهم يمكنهم أن يستقطبوا حلفاء من الإسلاميين الآخرين، من سلفيين وجهاديين، وأن يكسبوا مزيداً من الأصوات في صناديق الاقتراع، يوظفونه في تمسكهم بالحكم، وإبعاد الآخرين.

في هذه السيرورة التي أرادها الإسلاميون للحكم، زادت الهوة بينهم وبين المكونات المدنية والديموقراطية في المجتمع، والتي وجدت نفسها في دائرة التهميش نفسها التي دفعها إليها النظام السابق. وذلك ليس لمجرد وجودها في المعارضة وعدم رغبة الحكم في مشاركتها بالمرحلة التأسيسية، وإنما أيضاً لأن الإسلاميين سعوا إلى نظام جديد لا يتسع لسواهم، عبر سيطرتهم كغالبية على آليات التشريع في المرحلة الانتقالية.

في موازاة ذلك، ربما ما هو أخطر من ذلك، أن الإسلاميين «شجعوا» بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خصوصاً عبر مواقفهم وتحالفاتهم عشية الانتخابات، قوى إسلامية متشددة راحت هي الأخرى تمارس الإقصاء في حق القوى المدنية أولاً ومن ثم الحكم الجديد الذي ليس «إسلامياً» بما يكفي في نظرها.

هكذا نرى أن حوادث عنف قد تكون متشابهة تتكرر في مصر وتونس، من اغتيالات واستهداف قوى أمن. ويتكرر أيضاً الكشف عن خلايا إرهابية مرتبطة بـ «القاعدة». أي أن أسلوب إدارة الحكم، عبر استبعاد القوى المدنية والتقرب من الأصوليين، أدى في النهاية إلى انقلاب السحر على الساحر.... هذا ما حصل مع حكم «جبهة التحرير» الذي قضى على المجتمع المدني، فلم يبق أمامه سوى الإسلاميين الذين قاتلوه قبل أن يتقاتلوا في ما بينهم عبر «جبهة الإنقاذ» و «الجماعة الإسلامية». وتكرر شيء مماثل مع الحكم الإسلامي في السودان، ومن ثم في اليمن مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي ذهب إلى حد لعب ورقة «القاعدة» ليمنع التغيير في بلاده.

اليوم تواجه جماعة «الإخوان» في مصر عنف الجماعات الأصولية والمتشددة من قديمة ومتجددة. وبات هؤلاء يشكلون التحدي الأمني الأول لها، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الشعارات التي رفعت خلال الثورة، وعلى الحد الأدنى المتبقي من الدورة الاقتصادية، والعودة إلى حكم ديكتاتوري بذريعة «التصدي للإرهابيين». والأمر نفسه يتكرر مع الجماعات المتشددة في تونس حيث راح قادة «النهضة» يعلنون «الحرب على الإرهاب».

هكذا يعتمد «الإخوان» و «النهضة» الإجراءات الأمنية لمواجهة العنف، تماماً ما كانتا تأخذانه على حكمي حسني مبارك وزين العابدين بن علي... إنهما لم يتعلما شيئاً.

العيد الوطني
الثالث والعشرون
(22 مايو 2013م)

على شباب الوطن مساندة الحوار والإسهام الفاعل في إنجاحه